

The impact of strategic control on improving crisis management efficiency in Jordanian industrial companies

Salem Muhammad Al-Hababi

Faculty member with the rank of lecturer in the State of Qatar | PhD student in the Kingdom of Morocco

Received:
11/01/2024

Revised:
23/01/2024

Accepted:
29/02/2024

Published:
30/03/2024

* Corresponding author:
s_alah7babi@hotmail.com

Citation: Al-Hababi, S. M. (2024). The impact of strategic control on improving crisis management efficiency in Jordanian industrial Companies. *Journal of Risk and Crisis Management*, 5(2), 1 – 16.
<https://doi.org/10.26389/AJSRP.M110124>

2024 © AISRP • Arab Institute of Sciences & Research Publishing (AISRP), Palestine, all rights reserved.

• Open Access



This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) [license](https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/)

Abstract: The study focused on demonstrating the impact of strategic control in improving the efficiency of crisis management, and demonstrating the impact of: setting standards, measuring actual performance, evaluating strategic performance, and taking corrective measures in improving crisis management in Jordanian industrial companies. To achieve these goals, the descriptive analytical approach was adopted, and primary data was collected through an electronic questionnaire that was distributed to members of the study sample consisting of general managers and their deputies, department directors, and department heads in public shareholding industrial companies in Jordan. (235) questionnaires were distributed, and (201) questionnaires were retrieved, all of which were valid for statistical analysis. The study used descriptive statistics methods to analyze the data, and also used multiple and stepwise linear regression analysis to test the hypotheses. The study concluded that there is a statistically significant impact of strategic control in improving the efficiency of crisis management in Jordanian industrial companies, and that there is a statistically significant impact of setting standards, measuring actual performance, evaluating strategic performance, and taking corrective measures in improving the efficiency of crisis management in Jordanian industrial companies. The study recommended that corporate management prepare clear crisis management strategies that include identifying potential risks, developing plans to confront them, and using modern technology and data monitoring systems to enhance strategic control and improve response to crises.

Keywords: Strategic Control, Setting Standards, Measuring Actual Performance, Evaluating Strategic Performance, Taking Corrective Measures, Crisis Management, Jordanian Industrial Companies.

أثر الرقابة الإستراتيجية في تحسين كفاءة إدارة الأزمات في الشركات الصناعية الأردنية

سالم محمد الحبابي

عضو هيئة تدريس بدرجة محاضر في دولة قطر | طالب دكتوراه بالمملكة المغربية

المستخلص: ركزت الدراسة على بيان أثر الرقابة الإستراتيجية في تحسين كفاءة إدارة الأزمات، وبيان أثر كل من: تحديد المعايير، قياس الأداء الفعلي، تقييم الأداء الإستراتيجي، وإتخاذ الإجراءات التصحيحية في تحسين إدارة الأزمات في الشركات الصناعية الأردنية. ولتحقيق هذه الأهداف تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، وتم جمع البيانات الأولية من خلال إستبانة إلكترونية وُزعت على أفراد عينة الدراسة المكونة من المدراء العامين ونائبيهم ومدراء الدوائر ورؤساء الأقسام في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن، حيث تم توزيع (235) إستبانة، واسترداد (201) إستبانة كانت جميعها صالحة للتحليل الإحصائي. واستخدمت الدراسة أساليب الإحصاء الوصفي في تحليل البيانات، كما استخدمت تحليل الانحدار الخطي المتعدد والمتدرج لاختبار الفرضيات. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر دال إحصائياً للرقابة الإستراتيجية في تحسين كفاءة إدارة الأزمات في الشركات الصناعية الأردنية، ووجود وجود أثر دال إحصائياً لكل من تحديد المعايير وقياس الأداء الفعلي وتقييم الأداء الإستراتيجي وإتخاذ الإجراءات التصحيحية في تحسين كفاءة إدارة الأزمات في الشركات الصناعية الأردنية. وأوصت الدراسة بإعداد إدارة الشركات إستراتيجيات واضحة لإدارة الأزمات تتضمن تحديد المخاطر المحتملة ووضع خطط لمواجهتها، واستخدام التكنولوجيا الحديثة وأنظمة مراقبة البيانات لتعزيز الرقابة الإستراتيجية وتحسين الاستجابة للأزمات. **الكلمات المفتاحية:** الرقابة الإستراتيجية، تحديد المعايير، قياس الأداء الفعلي، تقييم الأداء الإستراتيجي، إتخاذ الإجراءات التصحيحية، إدارة الأزمات، الشركات الصناعية الأردنية.

1-1 المقدمة

شهدت السنوات الأخيرة تطورات سريعة وتحديات كبيرة في عالم الأعمال، وكان السبب الرئيسي ورود ظاهرة العولمة والاندماج والتحالفات الإستراتيجية بين الشركات، وسباق الشركات في إيجاد ابتكارات وإبداعات بسبب تحول الاقتصاد المحلي والعالمي إلى ما يُعرف بالاقتصاد المعرفي، حيث يعتمد هذا الاقتصاد بشكل كبير على البيانات ومستوى تراكم المعرفة في الشركات، وأصبحت الرقابة الاستراتيجية أحد أهم الاستراتيجيات التي تؤكدتها الشركات، ويعتبر مفهوم الرقابة الاستراتيجية من أبرز وظائف مراحل الإدارة الاستراتيجية النهائية، إذ إنها عملية إدارية تبدأ فور بداية مرحلة التنفيذ، بهدف تقييم فعالية أداء الشركة بشكل مستمر وتقديم بدائل في حال ظهور أي مستجدات أو عوائق تعيق تحقيق الهدف، ويتم ذلك من خلال استخدام آليات التغذية الراجعة على مدار فترة تنفيذ العمل، لضمان التوجيه السليم والتكيف مع التحديات والتغيرات في البيئة الخارجية والداخلية، وتُعتبر جزءاً أساسياً من الاستراتيجية العامة للشركة، بهدف مواكبة التغيرات في بيئة الأعمال التي تؤثر في تطوير إدارة الأزمات، إذ تتيح هذه الاستراتيجية تقييم، وتطوير، وتعزيز قدرات العنصر البشري، بهدف تحسين جودة الأعمال وتحقيق الاستقرار والاستدامة في الشركة. (السعيد، وأحمد، 2018)

يعرف عصرنا الحالي في الأزمات، حيث أصبحت الأزمات تمثل تحديات استراتيجية وخطورة مباشرة تؤثر على مستقبل الشركات والأفراد، خاصةً تلك التي تلعب دوراً حاسماً في حياة الشعوب، فإن الأزمات هي جزء لا يتجزأ من حياة الإنسان وتثير قلقاً، ومواجهتها تتطلب توجهاً جديداً للعمل، حيث تعتبر القيادة أحد المرتكزات الأساسية التي تضمن للشركات اتخاذ قرارات رشيدة وحكيمة. لذلك تلعب الرقابة دوراً حاسماً في تحفيز الإبداع وتحقيق الأهداف الاستراتيجية، وتعزيز قدرات ومهارات الفريق، وتحقيق التطور والتحسين والاستدامة، فالرقابة تعمل على رفع مستوى الكفاءات والمهارات، وتعزيز أداء الفريق لمواجهة التحديات وإدارة الأزمات بشكل كفؤ. (مناف، 2015)

حيث تعددت الدراسات مع بداية القرن الواحد والعشرون لدراسة دور القيادة في إدارة الأزمات (Schaeidler et al 2022)، ومن هنا أصبح من الضروري توفر رقابة استراتيجية لزيادة كفاءة إدارة الأزمات لنسأهم في نجاح الشركات، لذلك عملت هذه الوقفة على إيجاد أثر الرقابة الإستراتيجية في تحسين كفاءة إدارة الأزمات.

2-1 مشكلة الدراسة

يعتبر موضوع الرقابة الاستراتيجية مؤشراً مهماً، لانه يعمل على الاهتمام في مجال إدارة الأعمال والإدارة الاستراتيجية. فالرقابة الاستراتيجية تمثل عنصراً أساسياً في تحقيق أهداف ورؤية الشركة بشكل فعال. فلم يحضى الاهتمام الكافي لمفهوم وعمليات الرقابة الاستراتيجية على المستوى البحثي والتحليلي، وأن التركيز تم عادةً على التطبيقات والجوانب التشغيلية دون التفحص الشامل للرقابة الاستراتيجية (Seifzadeh, 2017). فالرقابة الاستراتيجية لها أهمية كبيرة في تحقيق التوجيه والتنسيق الفعالين للإستراتيجيات (Lin et al., 2017). لذا يجب أن يتم التأكيد على أهمية دمج مفاهيم الرقابة الاستراتيجية بشكل منتظم في عمليات تخطيط وتنفيذ الاستراتيجيات، وتطبيق إجراءات محددة لضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية بشكل مستمر وفعال في الشركات، لذلك يواجه تطبيق الرقابة الاستراتيجية صعوبات كثيرة في الإستجابة في الوقت المناسب مما أدى إلى فشل عمليات التخطيط وبالتالي حدوث أزمات كبيرة في الشركات، لذلك فإن الدراسة الحالية تسعى للكشف عن أثر الرقابة الإستراتيجية في تحسين كفاءة إدارة الأزمات في الشركات الصناعية الأردنية، من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

- السؤال الرئيس: هل يوجد أثر للرقابة الإستراتيجية في تحسين كفاءة إدارة الأزمات في الشركات الصناعية الأردنية؟
ويتفرع من هذا السؤال التساؤلات الفرعية التالية:
- السؤال الفرعي الأول: هل يوجد أثر لتحديد المعايير في تحسين إدارة الأزمات في الشركات الصناعية الأردنية؟
السؤال الفرعي الثاني: هل يوجد أثر لقياس الأداء الفعلي في تحسين إدارة الأزمات في الشركات الصناعية الأردنية؟
السؤال الفرعي الثالث: هل يوجد أثر لتقييم الأداء الإستراتيجي في تحسين إدارة الأزمات في الشركات الصناعية الأردنية؟
السؤال الفرعي الرابع: هل يوجد أثر لإتخاذ الإجراءات التصحيحية في تحسين إدارة الأزمات في الشركات الصناعية الأردنية؟

3-1 أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في انخراط الشركات الصناعية الأردنية في تطبيق الرقابة الاستراتيجية، وهي من أهم الخطوات التي يمكنها تعزيز كفاءة إدارة الأزمات وتحسين أداء الشركات، فإن قلة الدراسات التي تتناول مفهوم الرقابة الاستراتيجية قد تكون نتيجة لعدم التركيز الكافي على هذا المجال أو عدم وعي كافة الشركات بأهميتها، لذا يمكن أن تساهم هذه الدراسة أو الدراسات المستقبلية في التركيز على مفهوم

وتطبيقات الرقابة الاستراتيجية في الشركات الصناعية الأردنية والكشف عن التحديات والعقبات التي تواجه تبني هذه النهج وتوسيع نطاقه، يمكنها أيضاً تحديد الفوائد الفعلية لتطبيق الرقابة الاستراتيجية على مستوى الأداء العام للشركات وقدرتها على التكيف مع التحولات وإدارة الأزمات بشكل أفضل.

وتكمن أهميتها بتعزيز الوعي بأهمية الرقابة الاستراتيجية ودورها في تحسين إدارة الأزمات. كما يمكن أن توجه الدراسات نحو إيجاد إطارات وأدوات عملية تساهم في تعزيز تبني هذه النهج في الشركات الصناعية، مما يساهم في تحسين كفاءتها واستمراريتها في مواجهة التحديات والأزمات.

4-1 أهداف الدراسة

بناء على التساؤلات، فإن أهداف الدراسة تكمن في ما يلي:

الهدف الرئيس: بيان أثر الرقابة الإستراتيجية في تحسين كفاءة إدارة الأزمات في الشركات الصناعية الأردنية.

ويتفرع من هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية:

الهدف الفرعي الأول: بيان أثر لتحديد المعايير في تحسين إدارة الأزمات في الشركات الصناعية الأردنية.

الهدف الفرعي الثاني: بيان أثر لقياس الأداء الفعلي في تحسين إدارة الأزمات في الشركات الصناعية الأردنية.

الهدف الفرعي الثالث: بيان أثر لتقييم الأداء الإستراتيجي في تحسين إدارة الأزمات في الشركات الصناعية الأردنية.

الهدف الفرعي الرابع: بيان أثر لإتخاذ الإجراءات التصحيحية في تحسين إدارة الأزمات في الشركات الصناعية الأردنية.

5-1 فرضيات الدراسات

بناء على تساؤلات الدراسة وأهدافها، تم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية Ho: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للرقابة الإستراتيجية في تحسين كفاءة

إدارة الأزمات في الشركات الصناعية الأردنية

ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى (Ho1): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتحديد المعايير في تحسين إدارة

الأزمات في الشركات الصناعية الأردنية.

الفرضية الفرعية الثانية (Ho2): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لقياس الأداء الفعلي في تحسين

إدارة الأزمات في الشركات الصناعية الأردنية.

الفرضية الفرعية الثالثة (Ho3): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتقييم الأداء الإستراتيجي في

تحسين إدارة الأزمات في الشركات الصناعية الأردنية.

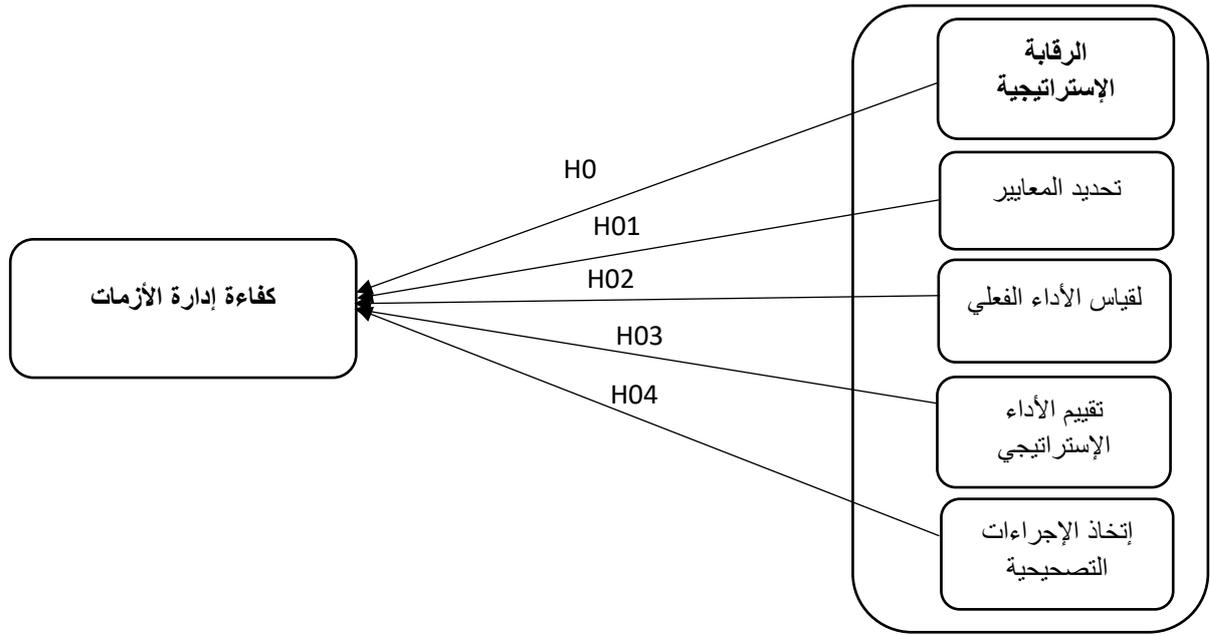
الفرضية الفرعية الرابعة (Ho4): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لإتخاذ الإجراءات التصحيحية

في تحسين إدارة الأزمات في الشركات الصناعية الأردنية.

6-1 نموذج الدراسة

المتغير المستقل

المتغير التابع



الشكل (1) أنموذج الدراسة (المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: (Mubarak, 2018) و(الجنابي والعامري، 2020) و (Lin et al., 2017))

7-1 حدود الدراسة

- حدود مكانية: تم إجراء هذه الدراسة على الشركات الصناعية الأردنية المسجلة في بورصة عمان.
- حدود زمنية: تم إجراء هذه الدراسة في سنة 2023.

2- الإطار النظري والدراسات السابقة

1-2 الرقابة الإستراتيجية

1-1-2 مفهوم الرقابة الإستراتيجية

الرقابة الاستراتيجية تعتبر أساسية لتحسين أداء الشركات، حيث تُعدُّ وسيلة متكاملة للحصول على رؤية واضحة حول الأداء والعمل على تصحيح أي انحرافات محتملة، بالإضافة إلى ذلك تقدم الرقابة الاستراتيجية فوائد متعددة لتحسين وتحديد الأداء، منها: الوضوح، المرونة، الملائمة، السرعة في الكشف، وتقديم التغذية الراجعة، وهذه العملية تسعى لضمان بقاء الشركات في ساحة المنافسة، والتغلب على الأزمات بفعالية من خلال إدارتها بشكل جيد، وتتمثل الرقابة الإستراتيجية في تحديد المشكلات الحالية والمتوقعة في الإستراتيجيات المطبقة في الشركات، واتخاذ مجموعة من الإجراءات التصحيحية لضمان توافق الأداء المتحقق مع المعايير التي تم تحديدها مسبقاً (Popa et al., 2012). في حين (Seifzadeh, 2017) يعرفها على إنها الرقابة الاستراتيجية التي تركز على جودة القرارات والتأثيرات الاستراتيجية طويلة المدى لأي إجراء يقوم به الشركة. وتعمل على مراقبة الآثار التي تتركها القرارات والإجراءات المتعلقة بوحدة عمل معينة على وحدات الأعمال الأخرى، وتقييم مدى تناغم القرارات الاستراتيجية مع استراتيجيات المنظمة ككل.

وبين (Biełkowska et al., 2017) بأنها واحدة من الوسائل المهمة التي تتبعها الشركات الكبيرة والمتوسطة الحجم ذات الهياكل التنظيمية المعقدة لدعم الإدارة الاستراتيجية هي "نظام إدارة الأداء". يتم تنفيذ هذا النظام على نطاق واسع من قبل مستويات الإدارة العليا. وكلما زادت حجم الشركة وتعقيدها، زادت أهمية وملاءمة هذا النوع من الرقابة، في حين عرفت على إنها عملية تراجع وتقييم الاستراتيجيات بشكل شامل، بهدف التحقق من فعالية تنفيذها وضمان سلامة الخطوات والإجراءات المتبعة، كما تهدف إلى تحليل الانحرافات بطريقة كمية أو وصفية لاتخاذ التدابير الضرورية لمعالجتها وضمان تناسقها مع عمليات التنفيذ، وتسعى لدعم الإداريين في تقييم مدى تقدم الشركة في تحقيق أهدافها وتحديد مجالات التنفيذ التي تحتاج إلى اهتمام إضافي (الجنابي والعامري، 2020)، فإن عملية الرقابة الاستراتيجية لا غنى عنها لجميع أحجام وأنواع الشركات، وتُعدُّ عملية أساسية يجب أن تنسج بالاستمرارية والتواصل الدائم، وتثير هذه العملية تساؤلات لدى المديرين بشأن طبيعة التوقعات والافتراضات، مما يدفعهم لمراجعة الأهداف والقيم، فعمليات تقييم الاستراتيجية يجب أن تنسج بالاستمرارية وعدم الانتظار حتى نهاية فترة محددة أو حدوث مشاكل، ويجب أن تتم بشكل دوري ومنظم لضمان متابعة الأداء والتكيف مع

التغيرات البيئية والتحديات، فإن الانتظار حتى نهاية العام قد يؤدي إلى فوات الفرص وعدم اتخاذ الإجراءات الرقابية بشكل فعال وفوري. (David & David, 2017)

ويرى الباحث أنه يمكن تعريف الرقابة الإستراتيجية بأنها عملية تعتمد على التحقق من مدى تحقيق الشركة لما خططت له من خلال مقارنة الأداء الفعلي بالنتائج المرغوبة، ويتم ذلك عن طريق جمع البيانات المتعلقة بالأداء الفعلي ومقارنتها بالمعايير المحددة، كما تتضمن العملية الحصول على التغذية العكسية من تقييم الأداء وتحديد الإجراءات التصحيحية اللازمة لتحسين الأداء وتحقيق النتائج المرغوبة، ويجب أن تكون عملية الرقابة الاستراتيجية مدمجة ومتواصلة، وتحدث بشكل دوري ومنظم، مما يتيح للشركة التكيف واتخاذ القرارات الصحيحة وفقاً لتطورات السوق والبيئة العامة.

2-1-2 أهمية وأهداف الرقابة الإستراتيجية

إن للرقابة الإستراتيجية أهمية واضحة لدى الشركات، فمن خلالها يتم المحافظة على توجهات الشركة، وبالتالي السير بصورة صحيحة للوصول إلى هدفها ورؤيتها، ومن خلال الرقابة الإستراتيجية يتم التأثير المباشر على القرارات الاستراتيجية التي تيم اتخاذها من قبل المديرين ومتخذي القرار (الجنابي والعامري، 2020)، وقد أكدت دراسة (Wheelen & Hunger, 2012) على أهمية تطبيقها ضمن الإدارة الإستراتيجية، إذ أنها تعطي للمدراء الإستراتيجيين مجموعة متناسقة من التساؤلات، فضلاً عن استخدامها في تقييم الإستراتيجيات التي تم تنفيذها في الشركة، ومساعدة الإدارة العليا في إنجاز أهدافها، فضلاً عن أنها تعطي تغذية عكسية للتأكد من أن جميع مراحل عمليات الإدارة الاستراتيجية مناسبة وتعمل كما يفترض لتحقيق التفوق الأهداف المنشودة، كما أن الرقابة الإستراتيجية تولد قيمة إضافية للشركة. (Alade & Oyerogba, 2017)

تهدف الرقابة الاستراتيجية لتنظيم وتنسيق سير العمل داخل الشركة، بهدف ضمان تحقيق توازن فعّال في الأنشطة، ويهدف ذلك إلى تحقيق الأهداف المطلوبة بكفاءة عالية وبأقل تكلفة وجهد، مع زيادة جودة الإنتاج، من خلال خضوع الشركات للنظم والمعايير والقوانين التي تضبط عملياتها، ويتم مراقبة الأنشطة لضمان متابعة الخطة المعدة والامتثال للأنظمة، وتسعى الرقابة الاستراتيجية أيضاً إلى تنظيم الاتصال بين مختلف المستويات الإدارية داخل الشركة، والتأكد من استخدام الموارد البشرية والمالية بشكل فعال، لتحقيق أفضل أداء ممكن والمساهمة في تحسين العمليات والنتائج بشكل دائم (سعد، 2021). وتهدف أيضاً إلى متابعة المهام بحسب الخطط الموضوعية، وتقييم النشاط الفعلي في الشركة، واتخاذ الإجراءات التصحيحية إذا كانت المخرجات لا تساوي الأهداف المنشودة (درويش والبطروخ، 2012).

3-1-2 أبعاد الرقابة الإستراتيجية

هناك أربعة أبعاد يتم إعتادها في هذه الدراسة، وهي:

1- تحديد المعايير: يُعدّ التقييم الأولي وخطوة الأساسية في عملية الرقابة الاستراتيجية، من خلال هذا التقييم، يتم تحليل مدى نجاح الخطة الاستراتيجية في تحقيق الأهداف المطلوبة، ويتعلق التقييم بعدة معايير تشمل جودة خدمة العملاء أو الفئة المستهدفة، وعمليات الإنتاج، واستخدام وإدارة الموارد البشرية في الشركة، والجوانب المالية والمحاسبية، بالإضافة إلى أداء العمل بشكل عام، يساعد هذا التقييم على فحص مدى تحقيق الشركة لأهدافها والتأكد من أن الخطة الاستراتيجية تسهم بفعالية في تحسين جودة الخدمات أو المنتجات، وتحسين كفاءة استخدام الموارد وتحسين الأداء العام للشركة، ويتيح هذا التقييم تحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين وتعديلات لضمان تحقيق الأهداف المنشودة بشكل أفضل (درويش و بطروخ، 2012). وبالتالي فهي البداية السليمة والصحيحة لأي عملية رقابية كفؤة، وهي تحديد المعايير الموضوعية القابلة للقياس، وبخلاف ذلك يصعب معرفه الإنجاز التي تحققه الشركة، وكيفية تقييمها للموظفين، فالرقابة الاستراتيجية تشمل إدارة وتنظيم مجموعة من المؤشرات الهامة والذكية التي يتم تحديدها بناءً على الأهداف التخطيطية للشركة، ويتم اختيار هذه المؤشرات بحيث تكون ذات جدوى وأهمية في تقييم الأداء والمساهمة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية المرسومة، وتكمن أهمية هذه المؤشرات في أنها تساعد كل مدير أو فريق إداري على تحليل وتقييم الأداء بناءً على مقاييس محددة، وتعكس هذه المؤشرات التقدم والأداء الفعلي في تحقيق الأهداف وتساعد على اتخاذ القرارات الاستراتيجية السليمة، فالمؤشرات الاستراتيجية يجب أن تكون مرتبطة بالرؤية والرسالة والأهداف الاستراتيجية للشركة، وتعتمد على بيانات ومعلومات محددة وقابلة للقياس، تعمل هذه المؤشرات كأداة تحكم ورصد تساهم في تحقيق النجاح والتطور المستمر. (الجنابي، والعامري، 2020)

2- قياس الأداء الفعلي: وهو البعد الثاني لعملية الرقابة الإستراتيجية بعد تحديد المعايير الإستراتيجية، و يتطلب هذا البعد مقاييس كمية ونوعية لمستوى الأداء من خلال توقيت معين للقياس، لإتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت الملائم، فقياس الأداء الفعلي يعتمد بشكل كبير على نظام التغذية الراجعة، الذي يقوم بنقل المعلومات والبيانات بشكل دوري وفعال حول كيفية ومستوى تنفيذ

الأنشطة والمهام في الشركة، ويتم نقل هذه المعلومات من مستوى الإدارة الدنيا إلى مستوى الإدارة العليا، مما يمكنهم من تقييمها بشكل شامل وتحليلها، حيث يعتبر نظام التغذية الراجعة هامًا لضمان التواصل الفعال داخل الشركة وضمان تحقيق الأهداف والتحسين المستمر، ويساعد في تحديد مدى نجاح تلك الأنشطة والمهام ومدى تحقيقها للأهداف المحددة، مما يمكن من اتخاذ القرارات المناسبة لتحسين الأداء وتحقيق أهداف الشركة بشكل أفضل. (السكرانة، 2010)

3- تقييم الأداء الإستراتيجي: هذا البعد الثالث من أبعاد الرقابة الاستراتيجية والذي يعتمد على توفير نتائج رصد وتتبع البيانات والمعلومات، ويتضمن هذا البعد متابعة المؤشرات التي تقيس جودة الأداء والإبلاغ عنها بشكل منتظم، ويتم ذلك من خلال تحليل نقاط القوة والضعف في النموذج التشغيلي للشركة وتقديم بيانات تفصيلية حول فعالية الأنشطة، وتوفير هذه البيانات التفصيلية يسمح بمزيد من الرقابة والتحكم على الأنشطة الاستراتيجية، ويمكن للإدارة استخدام هذه المعلومات لاتخاذ قرارات أفضل وضبط العمليات بشكل أفضل بناءً على البيانات والتحليلات الدقيقة، كما تساعد في تحسين أداء الشركة والتكيف مع التحديات وتحقيق الأهداف الاستراتيجية بشكل أفضل. (Khattri & Bilagher, 2017)

فعملية تقييم الأداء الاستراتيجي تعتبر جزءًا أساسيًا من النظام الرقابي في الشركة، وإن عملية قياس الأداء تعتبر دقيقة وموثوقة، وبالتالي فعملية تقييم الأداء تهدف إلى تحليل ودراسة جوانب القوة والضعف التي ترافق تنفيذ الأنشطة التنظيمية على مستوى الفرد، الإدارات، أو الشركة بأكملها، ويساعد تقييم الأداء الاستراتيجي للشركة في تحليل وتقييم مدى تحقيق الأهداف الاستراتيجية والتعرف على الانحرافات التي قد تحدث، ويتيح ذلك للإدارة اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة هذه الانحرافات وتجنب تكرارها في المستقبل، كما يمكن لإدارة الموارد البشرية الاستفادة من تقييم الأداء لزيادة التحسين والتطوير في أداء الموارد البشرية على مختلف المستويات داخل الشركة. (العامري، 2020)

4- اتخاذ الإجراءات التصحيحية: هذا البعد الرابع من أبعاد الرقابة الاستراتيجية يركز على عملية التصحيح والتحسين، ويعتبر هذا البعد ضروريًا عندما يتعد الأداء بشكل ملحوظ عن الأداء المستهدف ويكون في اتجاه سلبي، ولتجنب هذه الانحرافات وتكرارها في مسار العمل، يجب إجراء تحليلات متعمقة لتشخيص المسببات والعوامل التي تؤثر على الأداء بشكل سلبي، ويسمح هذا التحليل بتحديد الخطوات التصحيحية والتحسينية التي يجب اتخاذها لاستعادة الأداء وضبط العمليات بشكل فعال، حيث أن التحليلات والتقييمات المستمرة تلعب دورًا هامًا في الرقابة الاستراتيجية للتأكد من أن الشركة تتجنب الانحرافات وتحقق أهدافها بشكل فعال وفي الوقت المناسب.

2-2 كفاءة إدارة الأزمات

1-2-2 مفهوم كفاءة إدارة الأزمات

يعرف عالم بأنه مليئ بالأزمات لأسباب كثيرة تتعلق بالمتغيرات التي حدثت في مجالات الحياة الاقتصادية، وأصبح من المعروف أن هناك تحديات تواجه منظمات الأعمال تعرف بإسم الأزمات التي تختلف بحجمها وطبيعتها، وهي تؤدي إلى خلق مشاكل وصعوبات وإحداث إهيارات في الشركات، لذا فإن مواجهة هذه الأزمات بات لزاما على الشركات، تعرف الأزمات بأنها خلل في الشركة أو تضارب وتناقض في اتخاذ القرارات وعد استقرار، والذي بدوره يؤدي خسائر مالية ومادية. (الكريتي، 2014)

بينما عرف (Tomasini & van, 2009) إدارة الأزمات بأنها مزيج من الرؤيا والاستجابة، بحيث تنطرق إلى المنهج الذي يسمح بتنفيذ رد فعل ناجح وصحيحة، وأن إدارة الأزمات هي تلك العملية الإدارية والمستمرة التي تهتم بعملية التنبؤ بالمشكلات أو الكوارث، وذلك عن طريق متابعة المتغيرات الداخلية والخارجية، والإعداد للتعامل مع هذه المشاكل بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والفاعلية بما يحقق أقل قدر من الأضرار للشركة والموظفين، مع ضمان العودة للأوضاع السابقة في أسرع وقت وأقل تكاليف، وعرف كلا من (عبدالرازق وآخرون، 2016) بأنها "مجموعة من الإستعدادات الجهود الإدارية التي تبذلها لمواجهة أو الحد من الدمار المترتب على الأزمة، ويرى (الدوري والحيث، 2017) بأنها عبارة عن تحديد منهج واضح من أجل التعامل مع المشاكل عند حدوثها، وذلك بالإعتماد على الوعي بمقدرة الشركة على حل هذه المشاكل والأزمات، عرفه الباحثون بأنه "عبارة عن العمليات الإدارية (التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة) التي تقوم بها القيادات مجلس الإدارة في الشركة لتحديد منهج منظم وواضح لمنع حدوث أو التغلب على المشكلات والأحداث أو الأزمات التي يمكن أن يحدث في الشركة نتيجة التغيرات التي يحدث في داخل الشركة أو خارجها" (حسن وآخرون، 2019)، بينما كفاءة إدارة الأزمات تعني بلبس إيقاف حدوثها، وإنما العمل على احتواء هذه الأزمة بأقل الخسائر وبأسرع وقد ممكن، وبالتالي فإنها تعني القدرة على تجنب الأزمات وينبغي قياسها بالمدى الذي يتم من خلاله تخفيف تأثير هذه الأزمة على الأهداف المرجوة، أي أنه كفاءة إدارة الأزمات يتوقف على القدرة بالاحتفاظ بزمام الأمور في التعامل مع الأزمة، ولا ينبغي فقدان السيطرة. (سلمان ومهاوي، 2016)

ويرى الباحث أنه يمكن تعريف كفاءة إدارة الأزمات بأنها الإدارة التي تعتمد بشكل كبير على القدرة على الحفاظ على زمام الأمور وعدم فقدان السيطرة، بحيث يكون هناك تخطيط واستعداد جيدين لمواجهة الأزمات بشكل فعال، ويجب أن تكون الاستجابة للأزمة منظمة ومنسقة، بحيث تشمل إدارة الأزمات على اتخاذ القرارات السريعة والفعالة، وتعمل على التنسيق بين الفرق المعنية، والتواصل الفعال مع الجميع داخل الشركة وخارجها، ويجب أن يكون هناك خطة واضحة للتعامل مع الأزمات تشمل التنبؤ بالمخاطر وتقييمها واحتمالات حدوثها، والخطوات التي يجب اتخاذها للتصدي لها.

ويرى الباحث أيضاً أن الموظفون يجب أن يكونوا مدربين على كيفية التصرف والتعامل في حالات الطوارئ والأزمات، ويجب أن تكون هناك آليات لجمع المعلومات وتحليلها بسرعة لاتخاذ القرارات الصائبة، وتحقيق الاستقرار والتحكم خلال الأزمات يعتمد على كفاءة وإدارة فعالة.

2-2-2 أبعاد كفاءة إدارة الأزمات

إن كفاءة إدارة الأزمات تعتمد بشكل أساسي على وقت وقوع الأزمة، حيث أصبحت إدارة الأزمات علماً مستقلاً بأسسه العلمية وضرورته في تقليل الخسائر البشرية والمادية، وتقليل القلق لدى الجهات المعنية، فالمنظمات التي تستطيع التعامل بفعالية مع الأزمات، وتحد من مخاطرها، وتضع الإجراءات الاحترازية المناسبة، تحظى بفرصة للبقاء والازدهار، بينما تواجه المنظمات التي تفتقر إلى إدارة الأزمات تهديداً بالانهيار، لذلك يصبح وجود إدارة الأزمات ذات أهمية بالغة، وتتصل بعوامل متعددة تبعاً لزمان حدوث الأزمة (Zahra, 2021)، وتتكون أبعاد كفاءة إدارة الأزمات مما يلي:

- 1- سرعة الإستجابة: إن التعامل مع الأزمات يشكل تحدياً كبيراً لمتخذي القرارات، ويتطلب مهارات خاصة وقدرات تحمل ضغطاً عالياً، ويواجه متخذي القرارات في الأزمات عدة ضغوطات تشمل: (الخباجي، 2010)
 - سرعة الأحداث وعدم وضوح الرؤية: الأزمات تتطور بسرعة، وقد لا تكون الرؤية واضحة في المرحلة الأولى، مما يتطلب اتخاذ قرارات سريعة بناءً على المعلومات المتاحة وتحديثها بشكل مستمر.
 - قلة الوقت: إن ضيق الوقت يجعل من الضروري اتخاذ قرارات فورية وفعالة، وتحديد الأولويات بسرعة للتعامل مع الأزمة بشكل فعال.
 - نقص المعلومات: قد تكون المعلومات محدودة في بداية الأزمة، مما يتطلب اتخاذ القرارات استناداً إلى تحليل معلومات محدودة واحتمالات.
 - تأثير الشخصية والخبرة: شخصية وخبرة المتخذ للقرار تلعب دوراً مهماً في كيفية تأثير الأزمة عليه وعلى قراراته.
 - 2- الإتصال وسرعة تدفق المعلومات: إن الاتصالات وتدفق المعلومات يعدان العاملين الحاسمين في حياة أي شركة، خاصةً في الظروف الطبيعية وأكثر فعالية في الأزمات، وتكمن أهمية الاتصالات في الأزمات بما يلي: (سلمان ومهاوي، 2016)
 - توجيه القرارات الفورية: يعتمد اتخاذ قرارات فعالة على معلومات دقيقة ومحدثة، فالاتصالات الفعالة تسمح بنقل هذه المعلومات بشكل سريع ودقيق، مما يمكن المسؤولين من اتخاذ قرارات مستنيرة في وقت قياسي. (حسين، 2021)
 - إدارة السمعة والأزمات: الاتصالات الجيدة خلال الأزمات تساعد في إدارة السمعة وتحسين الصورة العامة للشركة، ويمكن تقديم المعلومات بشكل صحيح وسريع لتجنب نقل المعلومات غير الصحيحة أو الشائعات.
 - دعم الفريق ورفع المعنويات: إن تشجيع التواصل المفتوح والشفاف يساعد في دعم الفريق ورفع المعنويات خلال الأزمات، حيث يشعر الموظفون بالأمان والوضوح حيال الوضع الراهن والخطط المستقبلية.
 - تعزيز التفاعل والتعاون: تعمل الاتصالات الجيدة على تعزيز التفاعل والتعاون بين الفرق والأفراد، ويمكن أن تساعد في تبادل الأفكار والخبرات لإيجاد حلول فعالة للأزمات (Levine, et al., 2023).
 - التوجيه الإستراتيجي: يمكن للاتصالات توجيه الشركة في اتخاذ قرارات استراتيجية صحيحة خلال الأزمات، مما يتيح التواصل الجيد مع الفريق القيادي لتحديد الخطط وتوجيه الجهود نحو أهداف محددة.
- ويرى الباحث أن الاتصالات الفعالة في الأزمات تلعب دوراً حاسماً في تحقيق الاستقرار والنجاح للشركة، وتسهم في بناء سمعة قوية وتعزيز الثقة لدى العاملين والأطراف المعنية، ومن المهم جداً أيضاً تطوير مهارات اتخاذ القرارات الفعالة تحت الضغط والتحفيز المستمر وتوفير التدريب والتحفيز لمثل هذه الظروف الحرجة، بالإضافة إلى تعزيز الثقافة القائمة على الفريق والتعاون لضمان استجابة فعالة ومتناغمة في مواجهة الأزمات.

هدفت دراسة (أبو زيد، 2020) إلى مدى تأثير الرقابة الإستراتيجية بأبعادها المتمثلة (المراقبة الإستراتيجية، الرقابة الفرضية، الرقابة التنفيذية) في التكيف التنظيمي في شركات قطاع الصناعات الإستخراجية والتعدين المدرجة في سوق عمان المالي، وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق شركات القطاع الصناعات الإستخراجية والتعدين للرقابة الإستراتيجية بمستوى متوسط، بينما أشارت دراسة (Mubarak, 2018) والتي هدفت إلى التعرف على الرقابة الإستراتيجية وعلاقتها برفع أداء المؤسسات التمويل الصغير، وتبين أن هناك علاقة طردية ضعيفة بين (المعايير الإستراتيجية وقياس الأداء الفعلي) وأداء مؤسسات التمويل الصغيرة. في حين (Abdulrahman, 2016) والتي هدفت إلى التعرف على دور بطاقة الأداء المتوازن في توفير المعايير الملائمة للقيام بعملية الرقابة الإستراتيجية على أداء المؤسسة وتحقيق أهدافها، وتبين عدم تطبيق المؤسسات محل الدراسة لعملية الرقابة الإستراتيجية وعدم توفر مقومات، الامر الذي يترتب عليه عدم القدرة على التحقق من قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها، في حين (أبو حشيش وحراشنة، 2022) والتي هدفت دراسته إلى بيان أثر الرقابة الإستراتيجية بأبعادها (تحديد المعايير، قياس الأداء الفعلي، تقييم الأداء الإستراتيجي، اتخاذ الإجراءات التصحيحية) على الأداء التنظيمي في البنك الإسلامي الأردني، وكانت اهم النتائج أن الرقابة الإستراتيجية جاءت بنسبة مرتفعة، بينما دراسة (الجنابي، العامري، 2020) والتي هدفت إلى بيان تأثير الرقابة الإستراتيجية في تجنب المزالق الإستراتيجية وأوضحت النتائج أن بعد الأداء الإستراتيجي جاء في المرتبة الأولى وذلك بسبب وعي إدارة الديوان بأهمية عملية التقييم الإستراتيجي ومرونتها في مواجهة التغيرات الخارجية والطارئة على سير العملية الرقابية من خلال المساهمة في كشف الانحرافات والاطفاء قبل وقوعها، في حين دراسة (Bienkowska et al., 2017) والتي هدفت إلى تحديد وتحليل الحلول الوظيفية الفعالة للرقابة الإستراتيجية التي تم تطبيقها في المنظمات العاملة في بولندا، وأظهرت النتائج أن زالت الشركات تستخدم الحلول البسيط والأدوات التقليدية من تكنولوجيا المعلومات، التي تدعم الرقابة الإستراتيجية، وذلك بسبب عدم فهم كامل للوظائف التي تدعمها الأنظمة.

أما دراسة (حسن، وآخرون، 2022) والتي هدفت إلى تحديد واقع القيادة الإستراتيجية والمتمثلة (الشخصية الإستراتيجية، التفكير الإستراتيجي، التغيير الإستراتيجي والقرارات الإستراتيجية) وفاعلية إدارة الأزمات المتمثلة (اتخاذ القرارات التصحيحية، الاتصالات وتدقيق المعلومات) وكانت اهم النتائج أن هناك تأثيرا احصائيا للقيادة الإستراتيجية بجميع ابعادها على فاعلية ادارة الأزمات، في حين دراسة (زويلف، 2015) والتي هدفت إلى التعرف على اثار نجاح نظم المعلومات المحاسبية في إدارة الأزمات التي تواجه البنوك التجارية العاملة في الأردن، وبينت النتائج أن هناك أثر ذو دلالة احصائية لنجاح نظم المعلومات المحاسبية في كل بعد من أبعاد ادارة الأزمات، بينما دراسة (حسن، وآخرون، 2019) والتي هدفت إلى معرفة أثر ممارسة إدارة المعرفة في إدارة الأزمات من وجهة نظر عينة من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الخاصة بمدينة أرييل، وتبين وجود أثر لممارسات إدارة المعرفة في إدارة الأزمات، في حين دراسة (المزوي، 2017) والتي هدفت إلى التعرف على دور الثقافة التنظيمية في تحقيق كفاءة إدارة الأزمات بالمستشفيات الحكومية الليبية، وأظهرت النتائج أن هناك وجود أثر ايجابي للثقافة التنظيمية في تحقيق كفاءة إدارة الأزمات بالمستشفيات الحكومية الليبية، بينما دراسة (Lin et al., 2017) والتي هدفت إلى معرفة اهم المتغيرات الإدارية التي تؤثر على انشاء آلية لإدارة الأزمات في المستشفيات العامة في تايوان، والتعرف على الدور الذي يلعبه بناء آلية لإدارة الأزمات في المستشفيات العامة وتحديد دور الثقافة التنظيمية للمستشفيات في بناء آلية لإدارة الأزمات، وأوضحت النتائج أن طبيعة البيئة أحد أهم المتغيرات الإدارية لإدارة الأزمات في المستشفيات العامة والتي لها علاقة ايجابية مع إقامة وبناء آلية لإدارة الأزمات، وأن العمل على بناء نظام أو آلية ونظم لإدارة الأزمة في المستشفيات العامة يساهم بشكل وثيق و ايجابي في تقليل المخاطر الطبية وتقليل الأزمات التي تواجه المستشفيات، بينت النتائج أن المستشفيات العامة غير مستقرة وغير مناسبة لتعزيز آلية إدارة الأزمات. في حين دراسة (محمد وآخرون، 2022) والتي هدفت إلى وضع تصور شامل لمفهوم الأزمات وإدارة الأزمات من خلال عرض تصورات الباحثين في المجال وتصنيفها، وكانت النتائج أن الأزمات وإدارة الأزمات هو مجال واسع فهو متاح للدراسة من جميع التخصصات، ولا يستند على قواعد محددة، وأظهرت النتائج أن إدارة الأزمات تبنى بناء على منظورين وهما داخلي أي جميع الإجراءات داخل الشركة، أما المنظور الثاني وهو خارجي، أي جميع الاجراءات التي تتخذها الشركة مع أصحابها.

3-2-1 التعقيب على الدراسات السابقة:

اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة (حسن، وآخرون، 2022) من حيث المتغيرات والاهداف والنتائج، حيث كان هناك اختلاف مع معظم الدراسات السابقة حيث أن دراسة (أبو زيد، 2020) و (Mubarak, 2018) ودراسة (أبو حشيش وحراشنة، 2022) ودراسة (الجنابي، العامري، 2020) ودراسة (Bienkowska et al., 2017) تشابهت مع الدراسة الحالية بدراسة المتغير المستقل (الرقابة الإستراتيجية)، في حين دراسة (Abdulrahman, 2016) تشابهت مع الدراسة الحالية بدراسة المتغير التابع الرقابة الإستراتيجية، أما دراسة (زويلف، 2015) ودراسة (حسن، وآخرون، 2019) ودراسة (المزوي، 2017)، ودراسة (Lin et al., 2017) ودراسة (محمد وآخرون، 2022) تشابهت بدراسة نفس متغير

التابع محل الدراسة (إدارة الأزمات) في حين اختلفت الدراسة الحالية مع جميع الدراسات السابقة بإستثناء دراسة (حسن، وآخرون، 2022)، ولكنها اختلفت في دراسة كلا من أبعاد المتغير المستقل والمتغير التابع، وركزت الدراسة الحالية على قطاع الشركات الصناعية في الأردن.

3- منهجية الدراسة وأدواتها

1-3 منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي كونها يتناسبان مع طبيعة الدراسة، فالمنهج الوصفي يقوم على وصف الظاهرة موضوع الدراسة من خلال البيانات التي تم جمعها من مجتمع الدراسة، ويوضح خصائصها. ويقوم المنهج التحليلي على تصنيف وتحليل البيانات التي جُمعت والكشف عن العلاقة بين أبعادها المختلفة.

2-3 مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن، والبالغ عددها (54) شركة حتى نهاية عام 2022، موزعة على (9) قطاعات فرعية، وذلك حسب الموقع الإلكتروني لبورصة عمان (www.ase.com.jo)، ومركز إيداع الأوراق المالية (<https://www.sdc.com.jo>).

3-3 عينة الدراسة

تم اختيار عينة عشوائية، والتي حددت بواقع (47) شركة وذلك حسب الجدول سيكران وبوجي الاحصائية (Sekaran & Bougie, 2016)، والذي اظهر أن حجم العينة المقابل لمجتمع الدراسة المؤلف من (54) شركة عند مستوى ثقة (95%) هو (47) شركة.

4-3 وحدة التحليل المستهدفة

تم استهداف الأفراد العاملين في المستويات الإدارية العليا (المدراء العاميين ونائبيهم) والمستويات الإدارية الوسطى (مدراء الدوائر ورؤساء الأقسام) في الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن. ولضمان اشتمال كافة الفئات المستهدفة، تم توزيع (5) إستبانات في كل شركة وبصورة إلكترونية، ليلعب عدد الاستبانات الموزعة (235) إستبانية. وقد تم استرداد (201) استبانة إلكترونية، كانت جميعها صالحة للتحليل، وبنسبة استرداد بلغت (85.5%) من إجمالي الاستبانات الموزعة، وهي نسبة مقبولة إحصائياً.

5-3 مصادر جمع البيانات

تم الاعتماد على نوعين من المصادر لجمع البيانات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة، وهما:

- 1- المصادر الثانوية: وتمثل في الكتب والبحوث العلمية والمقالات والدوريات والرسائل الجامعية والمنشورات المتعلقة بموضوع الدراسة.
 - 2- المصادر الأولية: وتمثل في البيانات التي تم جمعها من خلال الإستبانة التي تم تصميمها انطلاقاً من موضوع الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها، وطبيعة البيانات والمعلومات المراد الحصول عليها، وذلك بعد الإطلاع على الأدبيات المتعلقة بمواضيع الدراسة من كتب وبحوث ودراسات علمية ونشرية والتي تناولت الرقابة الاستراتيجية من جهة، كفاءة إدارة الأزمات من جهة أخرى سواء من جانب نظري أو عملي من خلال أداة الدراسة، والاسترشاد بالاستبيانات المستخدمة في الدراسات السابقة.
- وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس اتجاهات أفراد العينة نحو الموافقة على فقرات الإستبانة وحسب متغيرات أنموذج الدراسة، وعلى النحو التالي: (5) لدرجة عالية جداً، (4) لدرجة عالية، (3) لدرجة متوسطة، (2) لدرجة منخفضة، (1) لدرجة منخفضة جداً. وقد تم الحكم على الأهمية النسبية لمحاور الإستبانة وفقراتها، على النحو التالي:

الجدول (1): تحديد الأهمية النسبية لإجابات أفراد العينة

المتوسط الحسابي	أقل من 2.33	من 2.33 إلى أقل من 3.66	من 3.66 إلى 5.00
الأهمية النسبية	منخفضة	متوسطة	مرتفعة

6-3 الأساليب الإحصائية المستخدمة

- تم استخدام برنامج SPSS لتحليل بيانات الدراسة، حيث تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:
1. مقاييس الاحصاء الوصفي، والتي تضمنت المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، التكرارات، والنسب المئوية.
 2. معامل الارتباط الداخلي (كرونباخ ألفا) لاختبار ثبات أداة الدراسة.
 3. معامل الارتباط بيرسون ومعامل تضخم التباين (VIF) والتباين المسموح به (Tolerance) لاختبار وجود ظاهرة الارتباط الخطي المتعدد Multicollinearity.
 4. تحليل الانحدار الخطي المتعدد والمتدرج Multiple and Stepwise Linear Regression لاختبار فرضيات الدراسة.

يهدف اختبار ثبات أداة الدراسة إلى قياس مدى دقة أداة الدراسة (الاستبانة) من حيث ارتباط الفقرات والتناسق فيما بينها وقدرتها على تحقيق الغرض العام المراد قياسه، كما يهدف إلى قياس مدى قدرة الأداة على إعطاء نتائج ثابتة نسبياً في حال تكرار استخدامها على نفس المجموعة ونفس الظروف والمتغيرات. ويعتبر اختبار الانساق الداخلي كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha Test) من أكثر الطرق الإحصائية شيوعاً والمستخدم لقياس الثبات، ويكون الحكم على الثبات بناءً على قيمة معامل ارتباط كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha Coefficient)، إذ يعتبر مقدار معامل الارتباط الذي يبلغ القيمة (0.70) أو يتجاوز عنها مؤشراً على ثبات أداة الدراسة، وكلما اقترب المقدار من القيمة (100%) دل هذا على درجات ثبات أعلى لأداة الدراسة (Sekaran & Bougie, 2016). والجدول (2) يوضح نتائج اختبار ثبات أداة الدراسة.

الجدول (2): نتائج اختبار ثبات أداة الدراسة

المتغير	رقم البعد	البعد	عدد الفقرات	قيمة ألفا
المتغير المستقل	1	تحديد المعايير	5	0.826
	2	قياس الأداء الفعلي	5	0.876
	3	تقييم الأداء الاستراتيجي	5	0.829
	4	إتخاذ الإجراءات التصحيحية	5	0.907
المتغير التابع		الرقابة الاستراتيجية	20	0.946
		كفاءة إدارة الأزمات	12	0.925

يتضح من نتائج الجدول (2) أن قيم معاملات كرونباخ ألفا لفقرات أداة الدراسة تراوحت ما بين (0.826-0.946)، وهي أكبر من القيمة 0.70، وهذا يدل على اتصاف أداة الدراسة بثبات عالي نسبياً، وبالتالي إمكانية الاعتماد عليها لإجراء التحليل الإحصائي.

8-3 اختبار ملاءمة نموذج الدراسة للأساليب الإحصائية المستخدمة

للتحقق من ملاءمة نموذج الدراسة للاختبارات المعلمية وتحليل الانحدار، تم اختبار الارتباط الخطي المتعدد باستخدام معامل الارتباط بيرسون ومعامل تضخم التباين، إذ يهدف اختبار الارتباط الخطي المتعدد إلى التحقق من عدم وجود ارتباط خطي عالي بين أبعاد المتغير المستقل (بعدان أو أكثر)، إذ يؤدي وجود هذا الارتباط إلى تضخم قيمة معامل التحديد R^2 بما يتجاوز قيمته الفعلية (Gujarati, 2004).

8-3-1 اختبار الارتباط الخطي المتعدد باستخدام مصفوفة الارتباط بيرسون: تشير مصفوفة الارتباط إلى خلو البيانات من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد إذا بلغت قيم معامل الارتباط بين الأبعاد المختلفة للمتغير المستقل أقل من القيمة (0.80)، وخلاف ذلك قد يدل على وجود ارتباط خطي عالي بين الأبعاد المستقلة (Gujarati, 2004). وفيما يأتي نتائج اختبار معامل الارتباط بيرسون لأبعاد المتغير المستقل.

الجدول (3): مصفوفة الارتباط لقيم معامل الارتباط بيرسون

المتغير	تحديد المعايير	قياس الأداء الفعلي	تقييم الأداء الاستراتيجي	إتخاذ الإجراءات التصحيحية
تحديد المعايير	1			
قياس الأداء الفعلي	0.785**	1		
تقييم الأداء الاستراتيجي	0.715**	0.705**	1	
إتخاذ الإجراءات التصحيحية	0.703**	0.794**	0.631**	1
(**) عند مستوى دلالة 0.01				

يتضح من نتائج الجدول (3) أن قيم معامل الارتباط بين الأبعاد المستقلة قد تراوحت ما بين (0.631-0.794)، وهي أقل من القيمة 0.80، وأن أكبر قيمة معامل ارتباط قد بلغت (0.794) وهي بين المتغيرين (قياس الأداء الفعلي) و(إتخاذ الإجراءات التصحيحية)، وهذا يدل على خلو البيانات من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد.

8-3-2 اختبار الارتباط الخطي المتعدد باستخدام معامل تضخم التباين والتباين المسموح به: يهدف اختبار معامل تضخم التباين إلى تقديم تأكيد لنتيجة اختبار معامل الارتباط، حيث تشير قيم معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor (VIF)) التي

تتراوح قيمها ما بين (1-10) وقيم والتباين المسموح به (Tolerance) التي تتراوح قيمها ما بين (0.1-1) إلى خلو البيانات من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد. وفيما يأتي نتائج اختبار معامل تضخم التباين والتباين المسموح به لأبعاد المتغير المستقل.

الجدول (4): معامل تضخم التباين والتباين المسموح به

المتغير	معامل تضخم التباين VIF	التباين المسموح به Tolerance
تحديد المعايير	3.089	0.324
قياس الأداء الفعلي	3.961	0.252
تقييم الأداء الاستراتيجي	2.321	0.431
إتخاذ الإجراءات التصحيحية	2.863	0.349

يتضح من نتائج الجدول (4) خلو البيانات من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد، حيث تراوحت قيم معامل تضخم التباين (VIF) ما بين (2.321-3.961) وهي أكبر من القيمة 1.0 وأقل من القيمة 10، وتراوحت قيم التباين المسموح به ما بين (0.252-0.431) وهي أكبر من القيمة 0.1 وأقل من القيمة 1.

4- وصف بيانات ومتغيرات الدراسة واختبار الفرضيات

1-4 وصف البيانات الديموغرافية

لغرض وصف المتغيرات الديموغرافية الخاصة بأفراد العينة من المستجيبين، تم تطبيق أساليب الإحصاء الوصفي، والمتمثلة في التكرارات والنسب المئوية؛ وذلك بهدف الحصول على تصور عام بأبرز الخصائص والسمات الشخصية والوظيفية السائدة لدى أفراد عينة الدراسة في الشركات الصناعية الأردنية. وفيما يأتي وصف للبيانات الديموغرافية.

الجدول (5): وصف البيانات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة

المتغير	الفئة	التكرار (ن=201)	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	بكالوريوس	135	67.1
	ماجستير	48	23.9
	دكتوراة	7	3.5
	أخرى	11	5.5
الخبرة العملية	أقل من 5 سنوات	20	10.0
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	40	19.9
	من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	78	38.8
المسمى الوظيفي	من 15 سنة فأكثر	63	31.3
	مدير عام / نائب مدير عام	3	1.5
	مدير دائرة	62	30.8
	رئيس قسم	136	67.7

يتضح من الجدول (5) أن الغالبية العظمى من أفراد العينة حاصلين على الشهادة الجامعية الأولى (بكالوريوس)، حيث بلغت نسبتهم (67.1%)، كما بلغت نسبة الحاصلين على شهادة (الماجستير) (23.9%)، وهذا يدل على امتلاك أفراد عينة الدراسة المعرفة العلمية التي تمكنهم من ممارسة المهام الموكلة إليهم بمعرفة ودراية علمية كافية. وهو ما أكدته نسبة فئة الخبرة العملية (من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة) والتي بلغت (38.8%)، حيث تدل هذه النسبة على امتلاك أفراد العينة المعرفة والخبرة العملية الكافية في المهام والأعمال الموكلة إليهم. كما تبين أن الغالبية العظمى من أفراد عينة الدراسة يشغلون منصب (رئيس قسم)، حيث بلغت نسبتهم (67.7%)، وهذا يتوافق مع توزيع الموظفين وفق الهرم الإداري في المنظمات الحديثة.

2-4 وصف متغيرات الدراسة

لغرض وصف متغيرات الدراسة، تم تطبيق أساليب الإحصاء الوصفي، والمتمثلة في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، بالإضافة إلى الرتبة والأهمية النسبية؛ وذلك بهدف التعرف على مستوى اهتمام الشركات الصناعية الأردنية بالرقابة الاستراتيجية وكفاءة إدارة الأزمات. وفيما يأتي وصف لمتغيرات نموذج الدراسة.

1-2-4 وصف متغير الرقابة الاستراتيجية وأبعاده الفرعية

يمثل متغير الرقابة الاستراتيجية المتغير المستقل في الدراسة، وقد اشتمل هذا المتغير على (4) أبعاد فرعية، وهي: تحديد المعايير، قياس الأداء الفعلي، تقييم الأداء الاستراتيجي، وإتخاذ الإجراءات التصحيحية. وفيما يأتي وصفاً لأبعاد الرقابة الاستراتيجية وللمتغير ككل.

الجدول (6): وصف الرقابة الاستراتيجية في الشركات الصناعية الأردنية

الرقم	البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
1	تحديد المعايير	4.286	0.578	1	مرتفع
2	قياس الأداء الفعلي	4.093	0.681	3	مرتفع
3	تقييم الأداء الاستراتيجي	4.153	0.628	2	مرتفع
4	إتخاذ الإجراءات التصحيحية	3.725	0.868	4	مرتفع
	الرقابة الاستراتيجية	4.064	0.605	-	مرتفع

يتضح من الجدول (6) ارتفاع مستوى اهتمام الشركات الصناعية الأردنية بالرقابة الاستراتيجية، حيث بلغ المتوسط العام (4.064) وانحراف معياري (0.605). وقد ظهرت جميع الأبعاد بأهمية نسبية مرتفعة، حيث جاء بعد (تحديد المعايير) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.286) وانحراف معياري (0.578)، في حين جاء بعد (إتخاذ الإجراءات التصحيحية) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.725) وانحراف معياري (0.868).

2-2-4 وصف متغير كفاءة إدارة الأزمات

يمثل متغير كفاءة إدارة الأزمات المتغير التابع في الدراسة. وفيما يأتي وصفاً لمتغير كفاءة إدارة الأزمات.

الجدول (7): وصف كفاءة إدارة الأزمات في الشركات الصناعية الأردنية

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
كفاءة إدارة الأزمات	4.089	0.594	مرتفع

يتضح من الجدول (7) ارتفاع مستوى اهتمام الشركات الصناعية الأردنية بكفاءة إدارة الأزمات، حيث بلغ المتوسط العام (4.089) وانحراف معياري (0.594).

3-4 نتائج اختبار الفرضية الرئيسية وفرعاتها

تمت صياغة فرضيات الدراسة بهدف تحديد أثر الرقابة الاستراتيجية بأبعادها مجتمعة ومنفردة في كفاءة إدارة الأزمات في الشركات الصناعية الأردنية، حيث نصت الفرضية الرئيسية على أنه: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للرقابة الإستراتيجية في تحسين كفاءة إدارة الأزمات في الشركات الصناعية الأردنية".

ولاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد Multiple Linear Regression، وقد ظهرت النتائج كما هو مبين في

الجدول رقم (8):

الجدول (8): نتائج تحليل الانحدار المتعدد للفرضية الرئيسية

جدول المعاملات Coefficients				المتغيرات المستقلة	المتغير التابع
Sig t*	T	الخطأ المعياري	B		
0.000	5.897	0.048	0.285	تحديد المعايير	كفاءة إدارة الأزمات
0.000	7.938	0.046	0.368	قياس الأداء الفعلي	
0.001	3.327	0.038	0.128	تقييم الأداء الاستراتيجي	
0.000	4.201	0.031	0.130	إتخاذ الإجراءات التصحيحية	
0.927				معامل الارتباط R	
0.860				معامل التحديد R ²	
301.419				قيمة F المحسوبة	
0.000				Sig. F*	
* دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)					

يتضح من نتائج الجدول (8) ارتباط الرقابة الاستراتيجية بعلاقة قوية وموجبة مع كفاءة إدارة الأزمات، وذلك بالاعتماد على قيمة معامل الارتباط R، والتي بلغت (0.927)، وأشارت قيمة معامل التحديد R² والتي بلغت (0.860) إلا أن ما نسبته (86.0%) من التغير الحاصل في كفاءة إدارة الأزمات يمكن تبريره من خلال الرقابة الاستراتيجية، مع الأخذ بعين الاعتبار ثبات العوامل الأخرى.

كما يتضح من نتائج الجدول معنوية النموذج، وذلك بالاعتماد على قيمة F المحسوبة والتي بلغت (301.419) عند مستوى دلالة (SigF=0.000) وهي أقل من 0.05، مما يدل على وجود أثر معنوي إيجابي دال إحصائياً للرقابة الاستراتيجية على تحسين كفاءة إدارة الأزمات عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وعند 4 درجات حرية.

أما جدول المعاملات فقد أظهر أن قيمة B عند بعد (تحديد المعايير) قد بلغت (0.285) وأن قيمة t عنده هي (5.897)، وبمستوى دلالة (Sig=0.000)، وهي أقل من 0.05، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي. وبناءً على ذلك، نرفض الفرضية العدمية الفرعية الأولى، ونقبل البديلة التي تنص على: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتحديد المعايير في تحسين إدارة الأزمات في الشركات الصناعية الأردنية".

أما قيمة B عند بعد (قياس الأداء الفعلي) قد بلغت (0.368) وأن قيمة t عنده هي (7.938)، وبمستوى دلالة (Sig=0.000)، وهي أقل من 0.05، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي. وبناءً على ذلك، نرفض الفرضية العدمية الفرعية الثانية، ونقبل البديلة التي تنص على: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لقياس الأداء الفعلي في تحسين إدارة الأزمات في الشركات الصناعية الأردنية".

وقد بلغت قيمة B عند بعد (تقييم الأداء الاستراتيجي) (0.128) وقيمة t عنده هي (3.327)، وبمستوى دلالة (Sig=0.000)، وهي أقل من 0.05، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي. وبناءً على ذلك، نرفض الفرضية العدمية الفرعية الثالثة، ونقبل البديلة التي تنص على: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتقييم الأداء الاستراتيجي في تحسين إدارة الأزمات في الشركات الصناعية الأردنية".

في حين كانت قيمة B عند بعد (إتخاذ الإجراءات التصحيحية) قد بلغت (0.130) وأن قيمة t عنده هي (4.201)، وبمستوى دلالة (Sig=0.000)، وهي أقل من 0.05، مما يشير إلى أن أثر هذا البعد معنوي. وبناءً على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الفرعية الرابعة، ونقبل البديلة التي تنص على: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لإتخاذ الإجراءات التصحيحية في تحسين إدارة الأزمات في الشركات الصناعية الأردنية".

ولتحديد أي من أعداد الرقابة الاستراتيجية أكثر أهمية وتأثيراً في تحسين كفاءة إدارة الأزمات في الشركات الصناعية الأردنية تم إجراء اختبار تحليل الانحدار المتدرج Stepwise Linear Regression، وفيما يأتي نتائج تحليل الانحدار المتدرج للفرضية الرئيسية:

الجدول (9): نتائج تحليل الانحدار المتدرج للفرضية الرئيسية

النموذج	المعاملات B	قيمة T المحسوبة	SigT*	معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²	قيمة F المحسوبة	SigF*
الأول	قياس الأداء الفعلي	26.892	0.000	0.886	0.784	723.162	0.000
الثاني	قياس الأداء الفعلي	12.836	0.000	0.915	0.838	510.524	0.000
	تحديد المعايير	8.066	0.383				
الثالث	قياس الأداء الفعلي	8.762	0.405	0.923	0.852	378.842	0.000
	تحديد المعايير	7.315	0.340				
	إتخاذ الإجراءات التصحيحية	4.427	0.140				
الرابع	قياس الأداء الفعلي	7.938	0.368	0.927	0.860	31.419	0.000
	تحديد المعايير	5.897	0.285				
	إتخاذ الإجراءات التصحيحية	4.201	0.130				
	تقييم الأداء الاستراتيجي	3.327	0.128				

* دال إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من نتائج الجدول (9) أن بعد (قياس الأداء الفعلي) يعد من أكثر أبعاد الرقابة الاستراتيجية أهمية وتأثيراً في تحسين كفاءة إدارة الأزمات في الشركات الصناعية الأردنية. حيث جاء في المرتبة الأولى وفسر ما مقداره (78.4%) من التغير الحاصل في كفاءة إدارة الأزمات، وجاء بعد (تحديد المعايير) في المرتبة الثانية، حيث أدت إضافته للبعد السابق إلى ارتفاع نسبة التفسير لتصل إلى (83.8%)، وجاء بعد (إتخاذ الإجراءات التصحيحية) في المرتبة الثالثة، حيث أدت إضافته للبعدين السابقين إلى ارتفاع نسبة التفسير لتصل إلى (85.2%)، بينما جاء بعد (تقييم الأداء الاستراتيجي) في المرتبة الرابعة والأخيرة، حيث أدت إضافته للأبعاد السابقة إلى ارتفاع نسبة التفسير لتصل إلى (86.0%). ويتبين من الجدول أن أثر جميع أبعاد الرقابة الاستراتيجية كان معنوياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

5- النتائج والاستنتاجات والتوصيات

1-5 النتائج والإستنتاجات

- بناءً على مخرجات تحليل البيانات واختبار الفرضيات، فقد تم التوصل إلى النتائج الآتية:
- 1- أظهرت نتائج التحليل الوصفي ارتفاع مستوى اهتمام الشركات الصناعية الأردنية بالرقابة الاستراتيجية وأبعادها، وقد جاء بعد تحديد المعايير في المرتبة الأولى، تلاه بعد تقييم الأداء الاستراتيجي في المرتبة الثانية، ثم بعد قياس الأداء الفعلي في المرتبة الثالثة، وفي المرتبة الرابعة جاء بعد إتخاذ الإجراءات التصحيحية، وهذا يدل على ارتفاع مستوى الوعي بأهمية مراقبة وقياس الأداء في عمليات الشركة وتحسينه، وذلك من خلال تبني معايير وتوجهات واضحة للأداء والجودة، والتركيز على كيفية تنفيذ الاستراتيجية وتحقيق الأهداف، والاعتماد على معايير محددة في قياس نتائج الأداء الفعلي، واتخاذ إجراءات تصحيحية استناداً إلى نتائج الرقابة والقياس بما يضمن تحسين الأداء والقدرة على التعامل مع المشكلات وتصحيحها فوراً.
 - 2- أظهرت نتائج التحليل الوصفي ارتفاع مستوى اهتمام الشركات الصناعية الأردنية بكفاءة إدارة الأزمات. وهذا يدل على ارتفاع مستوى الوعي بأهمية تحقيق الكفاءة في إدارة الأزمات لضمان استدامة عمليات الشركة واستعدادها للتعامل بفعالية مع التحديات والأزمات المحتملة، وإعداد خطط واضحة وتطوير إجراءات استجابة سريعة وفعالة لمواجهتها.
 - 3- أظهرت نتائج اختبار الفرضية الرئيسية وجود أثر دال إحصائياً للرقابة الاستراتيجية في تحسين كفاءة إدارة الأزمات في الشركات الصناعية الأردنية، وقد ظهر الأثر المعنوي عند جميع أبعاد الرقابة الاستراتيجية عند دراستها مجتمعة. ووجود هذا الأثر يدل على أن تنفيذ إجراءات الرقابة الاستراتيجية بشكل فعال يسهم في تعزيز استعداد الشركة وتحسين أدائها في التعامل مع الأزمات وتخفيف تأثيرها، حيث تساعد الرقابة الاستراتيجية في تطوير خطط الاستعداد للأزمات ومواجهتها، وتحديد الموارد وتوجيهها بكفاءة نحو تلبية احتياجات إدارة الأزمات، وتعزيز التركيز على تطوير المهارات والتدريب للتعامل مع الأزمات، مما يزيد من جاهزية واستعداد الشركة للتعامل مع مجموعة متنوعة من الأزمات، كما تساهم الرقابة الاستراتيجية في تعزيز الوعي بأهمية إدارة الأزمات وتطوير ثقافة إدارية تعمل على تحسين استعداد الشركة للتعامل معها، وتطوير أنظمة اتصال تساعد في التواصل الفعال مع الجهات المعنية أثناء الأزمات.
 - 4- أظهرت نتائج اختبار الفرضيات الفرعية وجود أثر دال إحصائياً لكل من تحديد المعايير وقياس الأداء الفعلي وتقييم الأداء الاستراتيجي وإتخاذ الإجراءات التصحيحية في تحسين كفاءة إدارة الأزمات في الشركات الصناعية الأردنية، وهذا يدل على أن التكامل بين هذه الأبعاد يسهم في تعزيز القدرة على التعامل مع الأزمات بفعالية وتحسين أداء الشركة في هذا المجال، حيث أن قيام الشركة بتحديد معايير ومعايير أداء واضحة لإدارة الأزمات يساهم في إرساء أسس قوية للمراقبة والتقييم وتوجيه الجهود وتحديد الأولويات لإدارة الأزمات، ويساعد قياس الأداء الفعلي بناءً على المعايير المحددة في تقدير كفاءة استجابة الشركة للأزمات وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين، وتشمل عملية تقييم الأداء الاستراتيجي تحليل أداء الشركة بشكل شامل وتحديد كيفية تحقيق أهدافها الاستراتيجية مما يساهم في تحديد مدى تأثير الإدارة الاستراتيجية على إدارة الأزمات ومعالجتها، بالإضافة إلى أن إتخاذ الشركة لإجراءات تصحيحية لتحسين كفاءة إدارة الأزمات يتم وفقاً لنتائج والتقييمات التي تم الحصول عليها، وهذه الإجراءات تكون موجبة بشكل دقيق نحو المجالات التي تحتاج إلى تحسين.

2-5 التوصيات

- بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها، فإن الدراسة توصي بما يأتي:
- 1- إعداد إدارة الشركات استراتيجيات واضحة لإدارة الأزمات، تتضمن تحديد المخاطر المحتملة ووضع خطط لمواجهتها.

- 2- إخضاع موظفي الشركات لبرامج تدريبية حول كيفية التعامل مع الأزمات والمخاطر المحتملة، وتنظيم تمارين ومحاكاة لاختبار الخطط واكتساب الخبرة.
- 3- تطوير إدارة الشركات خطط اتصال شاملة تتضمن كيفية التعامل مع كافة الجهات وأصحاب العلاقة أثناء الأزمات، وتحديد وسائل تقديم المعلومات بسرعة وبشكل دقيق.
- 4- تقييم دور مجلس إدارة الشركات في الرقابة الاستراتيجية والمسائل المتعلقة بالأزمات وإدارتها، والعمل على تعزيز دورها الإيجابي في هذه المجالات.
- 5- استخدام الشركات الصناعية التكنولوجية الحديثة وأنظمة مراقبة البيانات لتعزيز الرقابة الاستراتيجية وتحسين الاستجابة للأزمات.
- 6- إجراء الشركات عملية تقييم دورية للأزمات التي تواجهها وتحليل الأداء وتحديد الدروس المستفادة لتحسين الخطط والإجراءات المستقبلية.

المراجع

المراجع العربية

- أبو حشيش، صالح سمير صالح، وحراحشة، فرج عبدالله هزاع. (2022). أثر الرقابة الإستراتيجية على الأداء التنظيمي: دراسة ميدانية على البنك الإسلامي الأردني. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الإسرء الخاصة، عمان.
- أبو زيد، أحمد ناصر. (2020). أثر الرقابة الإستراتيجية في التكيف التنظيمي: دراسة تطبيقية على شركات قطاع الصناعات الإستخراجية والتعدينية المدرجة في سوق عمان المالي. مؤتمر للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد الخامس والثلاثون، العدد الرابع.
- الجنابي، محمد حسين علي، والعامري، بان راند عبدالله. (2020). تأثير الرقابة الإستراتيجية في تجنب الزالق الإستراتيجية. مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، المجلد 26، العدد 117، 129-151.
- حسن، أمال منصور، واللامي، شهلاء علي، واسماعيل، لينا عمران. (2022). تأثير القيادة الاستراتيجية على فاعلية إدارة الأزمات: دراسة استطلاعية في وزارة الصحة العراقية. المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث- مجلة إدارة المخاطر والأزمات، المجلد الرابع، العدد الثاني.
- حسن، محسن عثمان، وجميل، بريشان معروف، واومر، شيروان عمر. (2019). أثر ممارسات إدارة المعرفة في إدارة الأزمات. مؤتمر جمعية إدارة الأعمال العلمية العراقية تحت عنوان، إدارة الأزمات واستراتيجيات موجهتها بين الواقع والمأمول، المنعقد في جامعة السليمانية، كلية الإدارة والاقتصاد للمدة 17-18/4/2019
- الخفاجي، عثمان إبراهيم. (2010). تقانة المعلومات الادارية ودورها في الادارة الفاعلة للازمات التنظيمية، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
- درويش، عرفات، وبطوخ، سمير ماهر. (2012). الرقابة الاستراتيجية وأثرها على أداء مؤسسات المجتمع المدني: دراسة ميدانية على منظمات حقوق الإنسان، معهد الإنسان، معهد التنمية المجتمعية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- الدوري، جمال والحيت، احمد فتحي. (2017). أثر خصائص الريادي في إدارة الأزمة: دراسة استطلاعية لآراء عينة من العاملين في البنك الاسلامي الاردني، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد، 53.
- سعد، محارب رزق محارب. (2021). أثر الرقابة الإستراتيجية على تطبيق معايير الحوكمة في المؤسسات العامة: دراسة حالة سلطة النقد الفلسطينية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة القدس.
- محمد، بوسماحة وتوفيق، زباني وبوبكر، صافي. (2022). الأزمات، إدارة الأزمات في المنظمة: مقاربات ونماذج. المؤتمر الدولي السابع إدارة الأزمات واستشراف فرص المستقبل (ما بعد كورونا)، تحويل مسار الأزمات من التهديدات إلى الفرص.
- حسين، عاصم أحمد (2021). ممارسات مقترحة لإدارة الأزمات في الجامعات. مجلة العلوم التربوية، 29 (2)، 1-28.
- السعيد، بلوم، وأحمد، زردومي. (2018). الرقابة الإستراتيجية ودورها في تقييم أداء الموارد البشرية. مجلة العلوم الإنسانية، العدد 49، كلية علوم الاجتماع، جامعة عبد الحميد مهري، الجزائر.
- السكارنة، بلال. (2010). التخطيط الاستراتيجي. الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، الأردن.
- سلمان، فاضل حمد ومهاوي، رافد عبد الواحد. (2016). دور ممارسات إدارة الموارد البشرية في فاعلية إدارة لآزمات التنظيمية- بحث وصفي تحليلي في وزارة الداخلية العراقية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 94، ص 182-203.

- عبدالرازق، معتر سليمان، والنعيبي، سمراء عبدالجبار، والشكر، لوي لطيف. (2016). أثر الجدوى التسويقية في إدارة الأزمات للمنظمات الفندقية: دراسة ميدانية فيعينة من الفنادق الدرجة الأولى في بغداد، مجلة الدنانير، العدد 16.
- الكريبي، ادريس. (2014). دور المعلومات والاتصال في إدارة الازمات الدولية. رسالة دكتوراء منشورة، جامعة القاضي عياض، المملكة المغربية
- مناف، انتصار. (2015). اندماج المعرفة الإستراتيجي ودوره في إدارة الأزمة التشخيصية: دراسة تطبيقية لراء عينه من الأطباء الإختصاص العاملين في المستشفيات والمراكز لدائرة صحة ذي قار، بحث دبلوم، جامعة الكوفة، العراق.
- موقع بورصة عمان www.ase.com.jo
- موقع مركز إيداع الأوراق المالية <https://www.sdc.com.jo>

المراجع الأجنبية

- Abdulrahman, S. (2016). The Strategic Control in the Corporation through Balanced Scorecard: The Case of The public hospital in Ain alTouta Batna (Master's Thesis, University of Biskra, Algeria)
- Alade & Oyerogba, (2017). The impact of board oversight functions on the performance of listed companies in Nigeria, Research Gate
- Bieńkowska, A., Kral, Z., & Zabłocka-Kluczka, A. (2017). IT tools used in the strategic controlling process—Polish national study results. In International Conference at Brno University of Technology, Faculty of Business and Management.
- David, F. R., & David, F. R. (2017). Strategic Management: Concepts and Cases: A competitive Advantage Approach, 16th ed., Global Edition, , Inc., New York.
- Gujarati, D.N. (2004). Basic Econometrics. (4th ed.), McGraw Hill, New York.
- Khattri & Bilagher, (2017). Monitoring and evaluation strategy, Global Partnership for Education
- Lin, Y. Chen, C. & Lin, B. (2017). The influence of strategic control and operational control on new venture performance. Management Decision, 55 (5), 1042-1064.
- Mubarak, A. (2018). The Strategic Control and its Relation to Promote the Microfinance Institutions Performance: A field Study in Gaza Strip Governorates. Academic Journal of Research and Studies, Journal of Administrative and Economic Sciences, 1 (1), 31-66
- Popa I., Dobrin C., & Popescu D. (2012). Models for Strategic Performance Control and Evaluation of the Company .Management Research and Practice, 1(4), 45-50
- Seifzadeh, P. (2017). Corporate controls, geographic dispersion, and their effect on corporate financial performance in related diversified corporations. Journal of Strategy and Management, 10 (1), 102-117.
- Sekaran, U. & Bougie, R. (2016). Research Methods for Business: A Skill- Building Approach (7th ed), John Wiley& Sons Inc., New York.
- Tomasini, R. & van Wasserhove, L (2009). "Humanitarian Logistics" Palgrave Macmillan.
- Wheelen, T. L., & Hunger, J. D. (2012). Strategic management and business policy: toward global sustainability, 13th ed, Pearson Education, New York.
- Schaedler, L., Graf-Vlachy, L., & König, A. (2022). Strategic leadership in organizational crises: A review and research agenda. Long Range Planning, 55(2), 102156.
- Levine, S. S., Prietula, M. J., & Majchrzak, A. (2023). Advice in Crisis: Principles of Organizational and Entrepreneurial Resilience. Journal of Organization Design, 1-24.
- Zahra Romiani, (2021). Prioritizing the dimensions of organizational resilience in the context of the Corona crisis (Case study of Khorramabad hospitals), Master of Business Administration, Lorestan University, Journal of Emergency Management,